بتاريخ : 2 يوليوز2020 بالرباط

 **من جمعية الكفاح لتنمية الأسرة ودعم الفئات المعوزة / الرباط**

***مذكرة حول واقع الفعل الجمعوي***

***"صلاحيات دستورية متقدمة و إكراهات متقادمة "***

**إلى السيد : رئيس لجنة المشروع التنموي الجديد**

بمناسبة التعيين الملكي للجنة المشروع التنموي الجديد و إطلاقها مباشرة عملية الاستماع لمقترحات مختلف القوى الحية، أخذت جمعية الكفاح لتنمية الأسرة ودعم الفئات المعوزة مبادرة تجميع ما أمكن من التجارب الجمعوية و رصد إكراهات اشتغالها بعدد من المدن بدء بالرباط البيضاء، تمارة ، سلا و القنيطرة... و لولا محدودية الإمكانيات لعقدنا لقاءات من طنجــة إلى لكويـرة ومـن الشــرق إلى المحيط الاطلسي، غيرة منا على المجتمع المدني الذي نتشرف بأننا جزء منه منذ سنة 2007،جنود مجندين وراء السدة العالية بالله الملك محمد السادس نصره الله و أيده.

وعليه، عقدت الجمعية لقاءات متتالية مع عدد من جمعيات المجتمع المدني،بدء من اللقاء التواصلي الأول يوم الثلاثاء 31 دجنبر2019 بالرباط،تلته العديد من اللقاءات الأخرى التي عقدتها الجمعية في شخص رئيستها مع عدد مــن الجمعيات تم خلالــها طرح مختــلف الأفكار وسرد التجــارب و تقاسمها بين فاعلين جمعويين من مختلف جهات المملكة، حيث كانت الفرصة سانحة لوضع تقييم مرحلـي شامل للممارسة الجمعوية ببلادنا والتي لازالت ممارسة فتية في مجملها و بحاجة للمزيد من الدعم والتشجيع بعيدا عن جلد الذات.

و إذ نهنئكم السيدات والسادة أعضاء اللجنة على الثقة المولوية الكريمة، نتشرف بوضع هاته المذكرة بين أيديكم ، لبســط واقع حـال المـمارسة الجمعويــة أمامكــم، بحثا عن إنصـاف الفاعــل الجمعـوي و إسماع صوته، وهي دعوة صريحة لجعل "الفاعل الجمعوي" في قلب المشروع التنموي المنتظر. مع التنبيـه إلى ضرورة تحسين و تنقية بيئة العمل الجمعوي و الارتقاء به، حتى يكون قادرا على خدمة و بلورة مساعــي المشـروع التنموي المأمــول و الإسهــام في إنجاحـه، بالنظر إلـى الأدوار الدستورية التي أوكلت للمجتمع المدني مع دستور2011.و بالتالــي لا يمكـن لأي مشـروع تنموي جديــد أن يـقفــز عـلـى أوضـاع شريــــك أساســـي في العمليـة التنمويــة مـثل"المـجتمـع المدني" وتحديـدا الجمعيـات،و التــي ينبغــي تقويمها و تطويرهــا بمــا يتـلاءم مـع أدوارهــا الدستوريــة حسبـما جـاء فـي الفصـول 12،13،14،15،139 المتعـلقـة بالديمقراطيـة المواطنـة و التشاركيـة بالإضافة إلى تكريس الحريات والحقـوق الموازيـة اللازمـة لاشتغـال المجتمع المدنــي من خـلال الفصـول 25 و27 و29 و33 التـي تنــص علــى التـوالي علـى حـريـة الفكــر والـرأي والتعبيـــر وحـق الحصـول علــى المعلومـة وحريـة الاجـتماع والتجمهــر والتظاهــر السلمـي وتكريــس مشاركـة الشباب. هذا إلـى جانب الفصـل 170 الذي ينـص علـى إحداث المجلـس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي .

ـ إن هاته التطـورات الدستوريـة و القانونيـة ـ كمـا يعلــم الجميــع ـ وسعت مـن صلاحيــات المجتمع المدني وحفزت على المزيد من الانخراط في العمل الجمعوي و تزايد أعداد الجمعيات بتخصصات وأهداف متنوعة ، من جمعيات ثقافية،حقوقية، تضامنية، بيئية، و أندية سينمائية رياضية وفنية..، حركات كشفية، منظمات نسائية، وجمعيات تعنى بالحياة الاجتماعية والتنمية والتنشئة وأخرى تهتم بقضايا التعاون والتضامن والرعاية الصحية والأسرية...وهو ما يعكس تضخـمـا ملحوظـا في المـؤشــر الـكمـي للـجمعيــات، والـذي يـخفــي بيــن طـياتــه حقـيقــة ضعف المؤشـر الكيفي الذي يكشف في العمــق عن أزمـة العمل الجمعـوي وبعده كل البعـــد عن النمـوذج المنشود، لأن سقف الانتظـارات وحجم المسؤوليـات التي أوكلت للمجتمع المدنـي دستوريـا ،فاقت بكثير الإمكانات المتاحة لـه ، لنتسـاءل جميعـا :هـل إشـراك المجـتمع المدنـي والفاعل الجمعوي في اتخاذ القرار عبر آليات الديمقراطية التشاركية كفيل بتحقيق التنمية في ظل غياب الدعم و انعدام وسائل الاشتغـال أمام الجمعيات ؟ و بصيغة أخرى فإن مـا سجلـه المغرب من تقـدم في المجـال التشريعـي والتنظيمـي المتعلـق بالحريـات العامـة، لم يواكـبه ـ لـلأسـف ـ ذات التقدم على مستوى توفير وسائل الاشتغال لجمعيات المجتمع المدني وتقويتها لتصبح قادرة على لعب أدوارها الدستورية ، هذا بالإضافة إلى عـدم تأهيـل عقليـة المسـير إن كـان الإداري أو المنتخب على حد سواء.

ولا شك أن عدم توفيـر وسائل الاشتغـال للجمعــيات النشيطـة، يبقـى أبـرز الإكــراهات التـي تقف أمام تطور العمل الجمعوي ببلادنـا ، لكنه لـيس الإكراه الوحيد أيضا، بل هناك الكثـير من المعيقات والعوائق التي تحد من فعالية و جدوى جمعيات المجتمع المدني و أدوارها المجتمعية. ونشيرهنا إلى أن التقرير التركيبي الصادرعن الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني فـي أبريل 2014 تطرق للعديد من هاته الإكراهات.

 نحن إذن أمام إكراهـات كثيرة ،مستمـرة ومتجددة، تعكـس حقيقة واقع العمل الجمعـوي ببلادنـا وحقيقة الأزمة التي يتخبط فيها، ما يجعل البعض يذهب إلى اعتـباره مجرد "مبـادرة أو حركـة جمعويـة " لا تزال بعيدة عن مكانة المجتمع المدنـي بمفهومه الغربي الحديث. والاعتقـاد بتحقيق جملة الرهانات والأحلام المعقـودة على هاته الحركة الجمعويـة هو درب من الخرافة، أمام كـم الإكراهات والمعيقات،والتي سنرصدها من خلال واقع الحال.

ــــــــــــــــ

* واقع الحال يقول أن :

ـ صناديق دولية ووطنية و أغلفة مالية خيالية ترصد لمشاريع "جمعوية" في مختلف المجـالات و القطاعات و التخصصات... و لا أحد يفكر في الفاعل الجمعوي الراعي لتلك المشاريع و القائم عليهـا، حيث نـهـرب جميعـنا إلـى تشغيـل أسطـوانة "التطــوع"، ونتجـاهل بالمقابـل حقيقــة أن "فاقد الشيء لا يعطيه" و بمعنى آخر: أي تنميـة سيحققهـا عاجـز؟ و أي تحسيـس يبلغـه جاهـل؟

 (إلا من رحم ربي) و ما يعطيه الفاعل الجمعوي للآخر وهو نفسـه عاطل لا يملك مصـدر رزق قار يحفظ كرامته ؟

و الحالة هاته فحتى المتطوع بوقته أو مجهوده البدني أو تلقين ملكة يتملكها،غالبا ما يتهم بالسرقة و الاستحواذ على المنح و الاستــرزاق وغيرهـا من الاتهامات، حتـى أصبـح الفاعـل الجمعــوي موصوما مشكـوك في أمره . فهل نتسـاءل من أين يعيـش هذا الفاعـل الجمعـوي"المتطـوع "ومـا مصدر رزقه ؟؟ وهنا لابد مـن توضيح أمـرين اثنين، كـون الفاعل الجمعوي،هـو إما شاب يدرس أو عاطـل عن العمـل أو عامل نثقل كاهلـه بالبيروقراطيـة وطول المسـاطر وكأننـا نقول له اتـرك عملك و تفرغ للعمـل الجمعـوي ـ و لربما هـو مخطط مـدروس لتنفيـره من هذا العمل الجمعوي ـ هذا من جهة. ومن جهـة أخـرى وزارة الاقتصاد والمالية فـي إحـدى تقاريرها أكـدت عـلـى أن 20 في المائة فقط مـن الجمعيات تستفـيد من 80 في المائة مـن التمويل العمومـي المرصـود للعـمل الجمعـوي منبهة إلى غياب مؤشرات تمكن من ربط المصاريف بتحقيق الأهداف المنتظرة والنتائج المسطرة. وفي دراسـة أنجزتهـا المندوبيـة الساميـة للتخطيـط حـول ظـروف عمـل جمعيات المجتمـع المدني أثبتـت وجـود نقـص صارخ في التجهيـزات والموارد الماليـة ، إذ أن أكثـر مـن نصـف الجمعيات لا تتوفر على مقر، وغالبيتها تعتمد على مواردها الذاتية.

 وعموما، فقد أوردت العديد من القطاعات الوزارية و الهيئات الحكومية عدة تقارير،تجمع كلها عن وجود مجموعة اختلالات و صعوبات مادية و قانونية وممارسات إدارية تصل إلـى حد الشطط فـي استعمـال السلطـة، الأمر الذي يعرقل مسـار العديـد من الجمعيات ويحد من تحقيق و إنجاح أهدافها. هذا هو واقع حال الممارسة الجمعوية ،التي سنأتي على التفصيل فيها فيما يلي :

**1 ـ واقع الحال:**

 \*على المستوى الذاتي، الملاحظ أن غالبية الفاعلين الجمعويين هم :

1 عاطلون عن العمل ،بدون دخل قار للعيش الكريم ، أو حرفيين وأصحاب أعمال حرة في أفضل الأحوال..

2 بدون تغطية أو رعاية صحية

3 مستوى دراسي وثقافي محدود مع استثناءات متفاوتة

 **2 ـ واقع الحال :**

 \* على المستوى العملي، المعاناة من البيروقراطية،الشروط التعجيزية والمحسوبية... هو العنوان الأبرز إذ نسجل :

1 ـ البيروقراطية و تعدد المساطر الإدارية المعرقلة و القاتلة للعمل التطوعي عموما

2 ـ التهميش والإهمال من قبل المجالس المنتخبة وعدم تسهيل مأمورية الفاعل الجمعوي الإنسانية والتطوعية، في ضرب صارخ لمفهوم الديمقراطية التشاركية

3 ـ العقلية المتصلبة أحيانا لبعض الموظفين و المسئولين، والنتيجة غالبا **توتر العلاقة بيـن الفاعلين ومختلف الهيئات والمؤسسـات العموميـة والسلطات نتيجـة عقليـات تقليديــة تـرى في المجتمع المدني منافسا لها.**

 4ـ غياب و سائل الاشتغال، نتيجة إلغاء المنح المخصصة للجمعيات الثقافية والتربوية من طرف الوزارة الوصية و باقي القطاعات و ربطها بمشاريع سنوية بشروط مجحفــة فـي المدن الكبــرى والاقتصار في مناطق أخرى على شرط الملف القانونـي للجمعيـة و طلب الدعـم فقـط ، لنتساءل معا : أين العدالة المجالية و تكافؤ الفرص بين مختلف جمعيات المملكة؟؟ كذلك الجماعات الترابية تلغي الاعتمادات المالية المخصصة للجمعيات متى شاءت ذلك دون سابق إنذار أو تبرير.

5ـ بروز مجموعات تستغل شبكات علاقاتها السياسية والاقتصادية،للتحكم في الموارد ومختلف أشكال الدعم الموجه للجمعيات بغاية الاغتناء السريع و الفـاحش على حسـاب الفعـل الجمعـوي ما يساهم في تشويه سمعة الفعل الجمعوي الجاد ونشير هنا إلى أن النزاع حول اقتسام "الكعكة" هو ما يؤدي إلى تخبـط الجمعيات في الصراعات الداخليـة وهو ما يفسر أيضا توقف أو تجميد أنشطة العديد من الجمعيات إنما للأسف بعد نهب المال العام .

6 ـ الترويج المغلوط لفكرة دعم العمل الجمعوي والأغلفة المالية الضخمة المرصودة لـه،وهـنا نذكر أنه فقـط يتم النفـخ في عـدد الجمعيات لتعويـم الميزانـية المرصـودة للمجتمـع المدنـي والحقيقة أن عددا كبيرا من الجمعيات غير نشيطة أصلا ولا تجدد مكاتبها.

7 ـ عدم فعالية تدخلات الفاعل الجمعوي أمام الجهات و المؤسسات العمومية ، أي تبقى جهوده بدون جدوى بدون نتيجة، ولا تحقق الأثر منها ...

8 ـ الفاعل الجمعوي ليست له أي قيمة اعتبارية

9 ـ الفاعل الجمعوي موسوم بعدد من الصفات ( كالاسترزاق ، نهب المنح ...

10 ـ تحميل المسؤولية الجنائية للفاعل الجمعوي و المؤطر التربوي داخل المخيمات

هذا إلى جانب نشر العديد من المغالطات للتنفير و التشكيك في العمل الجمعوي من قبل بعض مسيري الجماعات الترابية في تضارب صارخ بين دستور يراهن على المجتمع المدني و مسير يفكر فقط في مصالحه الضيقة.

**3 ـ واقع الحال :**

\* على مستوى البنية التحتية للعمل الجمعوي :
1- ضعف انتشار دور الشباب بالمملكة وعدم مواكبتها لتطور عقليات وانتظارات الشباب أنفسهم
2- غياب دور الشباب ودور الثقافة ليس بالبوادي أو القرى بل بضواحي ٱلعاصمة الرباط ـ سيدي ٱلطيبي نموذجا ـ

3 ـ و إن وجدت غابت عنها أبسط التجهيزات و المرافق ...

و يكفي أن نفتح القوس لنذكــر بأنه منذ بداية الثمانينات، لم تتجــاوز النسـبة المخصصة للقطـاع الوصي علـى الشـباب و الجمعيات 1% من ميزانـية الدولـة، وهـي نسـبة كافـية لنقـيس حقيقـة اهتمامنا بالشباب و الفعل الجمعوي ببلادنا.

**التوصيــــــــات :**

**على المستوى الخاص بالفاعل الجمعوي :**

حان الأوان للاهتمام به و التفكير فيه، وعليه نوصي بــ:

ـ تحسين ظروف عيش الفاعل الجمعوي وحفظ كرامته باعتباره مواطنا في نهاية الأمر

ـ احترام الفاعل المدني وأدواره باعتباره شريكا لباقي الفاعلين بالمجتمع

ـ خلق مؤسسة/هيئة خاصة بالفاعل الجمعوي لتحسين ظروفه الاجتماعية و الاقتصادية ..

 ـ توفير مراكز التكوين و إعادة التكوين للفاعلين الجمعويين وتقوية قدراتهم

**على المستوى العملي:**

فلتجاوز معيقات الفعل الجمعوي ببلادنا،والتي أوردنا أبرزها أعلاه. و لأنه لا يمكن إنكار حقيقة

 أن المال هـو العمـود الفقـري لأي نـشاط جمعـوي، لابـد من دعـم الجمعيات و تحفيزها، ولابـد من إصلاح المساطـر الإدارية و دمقرطتها وعليه نوصي في هذا الباب بـ :

ـ إحداث مسطرة قانونية عادلة ، واضحـة و مرنة تنظـم توزيع المنح، وتأخذ بعيـن الاعتـبار مصداقية الجمعية و استمرار أنشطتها بعيدا عـن الزبونية و المحسوبـية و الانتقائـية الحزبية

ـ العـودة إلـى دعـم المشاريـع الخاصة بالجمعيـة، وليـس اشتــراط وفـرض مجـالات الدعـم علـى الجمعيات و إلزامهـا بمواقيت معينة لتسليـم المشاريـع. مع تمكين الجمعيات التضامنية و الخيرية من التمييز الإيجابي

ـ تبسيط المساطر الإدارية و مرونتها من أجل تيسير مهام الفاعل الجمعوي لأنه في نهاية الأمر متطـوع لقضاء حوائـج النـاس لـيس إلا.

ـ إحداث الشـباك الواحـد لفائـدة الجمعيـات.

ـ إنصـاف الفاعـل الجمعـوي وترويـج خطاب التشجيـع و الإشـادة بمجهـوداته بـدل الاتهامـات والتشكـيك في ذمته.

ـ إعادة الثقة للمواطنين في الفعل الجمعوي لأنه الآلـية الديمقراطية الحديثة التي يمكن بها مواكبة العمل الحكومي الرسمي

ـ إحصاء الجمعيات المجـمدة والمتوقفـة، والتـي لا وجود لهـا إلا في سجـلات العمـالات والولايات وضبط عدد الجمعيات النشيطة فعلا ، للقطع مع سياسة النفخ في عـدد الجمعيات وتعـويم الميزانية المرصودة للمجتمـع المدنـي.

ـ على الجماعات الترابية توفير الدعم المعنوي لأنشطة الجمعيات الاعتيادية

ـ الضرب بيد من حديد على أيدي ناهبي المال العام باسـم العمـل الجمعـوي.

ـ المطالبة بتفعيل دورية"الهاكا"الرامية إلى تخصيص مساحة خاصة بالمجتمع المدني داخل وسائل السمعي البصري

ـ فــرض احتـرام وسـرعـة التجـاوب مـع تدخـلات و مطالـب الفاعـل المـدنـي لتحقيـق الأثـر منهـا على المستوى المجتمعي.

ـ تثمين مردود الفعل الجمعـوي على المستـوى الفـردي و الجـمعي، و بمـختلف المجالات: الاجتماعية،الثقافية،الحقوقية،الفنية، الرياضية، الترافعية و غيرها.

ـ مراجعة المساطر القانونية السالبة لحرية الفاعلين الجمعويين من مؤطري المخيمات خاصة. ـ إعطـاء صورة إيجابية ومشجعة للأجيال المستقبلية للإقـبال على ممارسة الفعل الجمعوي والمدني وتـدارك الهوة التـي ما فتـئت تتسـع ما بين الشباب الحالي و الفعل التطوعي، لأنه في النهاية هو الرهان الأساس لبلوغ ثم تكريس التنمية المستدامة المنشودة لبلدنا العزيز.

 **على مستوى البنية التحتية للعمل الجمعوي:**

ـ ضرورة توفير فضاءات الاشتغال كالمقرات و القاعات وكذا التجهيزات الصوتيـة و المرئية **مجانا** لفائدة الجمعيات للارتقاء إلى الاحترافية في العمل الجمعوي.

ـ التفكيـر فـي دور شباب نموذجيـة تتماشـى مع المستجـدات العلميـة والتكنولـوجية وتستجيب لتطلعـات شبـاب اليوم و رجالات مغرب الغد.

ونحيطكم علما أن ما أسلفنا ذكره ليس مجرد تقييمات منجزة حول واقع المجتمع المدني بالمغرب بل هو خلاصة تجارب ميدانية تتقاسمها الجمعيات بمختلف جماعات و أقاليم المملكة. هاته إذن هي الصورة القاتمة لحقيقة العمل الجمعوي، ولنا في الغد أمل أكبر في تجــاوز واقع الأزمة هذا من خلال بلورة مشروع تنموي جديد يأخذ بعين الاعتبـار أهمية تطوير مجـال العمل الجمعوي وتجويد مردوده و أثره في الحياة العامة بما يخدم المصالح العليا للمملكة الشريفة في الداخل و الخارج.

 أعانكم الله في مهامكم و وفقكم لما يحبه و يرضاه

 و السلام

جمعية الكفاح لتنمية الأسرة ودعم الفئات المعوزة

**جمعية الكفاح لتنمية الأسرة ودعم الفئات المعوزة Association la lutte pour le développement De la famille et le Soutien de Nissiciteux G S M / 0674290672 ـ 0661945825** **Association.kdfsn@gmail.com**